

## ((واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر))

أ . د . بلاسم جميل خلف

جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد - وحدة البحوث الاقتصادية والادارية

شباط / ٢٠١٠

### المقدمة :

يعد الاستثمار المباشر من اهم عناصر تكوين راس المال الثابت وهو بمثابة المحرك والمحفز لعناصر الانتاج الاخرى ورفع كفاءتها الانتاجية والخدمية، ويؤثر على التنمية الاقتصادية وعلى مجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية خاصة اذا ما تم توظيفه وادارته بشكل علمي فسوف يولد دخول وطاقات انتاجية وخدمات جديدة فضلا عن تشغيل عاطلين عن العمل .

وفي العراق فقد شهدت الاستثمارات المباشرة العامة والخاصة تراجعاً كبيراً بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن الاسباب الامنية وموضوعة الفساد الاداري والمالي مما انعكس سلباً على مجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية.

### مشكلة البحث:

تتمركز مشكلة البحث حول حقيقة متمثلة بضعف الاستثمارات المباشرة الحكومية والخاصة في العراق مما انعكس سلباً على مجمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وعلى عملية التنمية الاقتصادية باعتبار ان الاستثمار هو الدايمنو المحرك للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الرغم من تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وما تضمنه من الحوافز الا ان حجم الاستثمارات المباشرة الوطنية لازالت متدنية جداً، ولم يحفز الاستثمار الاجنبي المباشر على التوجه صوب العراق وذلك بسبب كون البيئة العراقية طاردة للاستثمار وليست جاذبة له بسبب مجموعة من العوامل منها البنى التحتية المدمرة والفساد الاداري والمالي وضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنمية المعطلة وانعدام الخدمات وغير ذلك.

**اهمية البحث :** تبرز اهمية البحث من خلال الاتي :

- ١ - اهمية الاستثمار في تطوير وديمومة عجلة الحياة .
  - ٢ - دور الاستثمار الحكومي في تخفيض تكاليف الانتاج وتحفيز الاستثمار الخاص .
  - ٣ - اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في اعطاء الدفعة القوية للتنمية الاقتصادية، فضلا عن اضافة طاقات وقدرات انتاجية جديدة.
- فرضية البحث :** ينطلق البحث في فرضيته من الاتي :
- ١ - تعد البيئة العراقية بيئة طاردة للاستثمار الوطني والاجنبي المباشر .
  - ٢ - ان الاستثمار الاجنبي المباشر سوف لن يتجه الى العراق لاسباب ذاتية وموضوعية . **هدف البحث:** يهدف البحث الى الاجابة عن الاسئلة الاتية :
  - ١ - لماذا لم تتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق.؟
  - ٢ - لماذا لم تأخذ الاستثمارات المباشرة الوطنية دورها في العراق.؟
  - ٣ - ما هو دور الاستثمار الحكومي.؟
  - ٤ - هل هناك قصور في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، ام ان الخلل في الاقتصاد و البيئة ؟
  - ٥ - ما هي المقترحات التي من شأنها تفعيل قانون الاستثمار؟  
ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:  
المحور الاول : الاستثمار الاجنبي مفهومه واهميته.  
المحور الثاني : واقع الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩.  
المحور الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

المحور الرابع: : الاستراتيجية المقترحة لجذب الاستثمارات المباشرة

**المحور الاول: الاستثمار الاجنبي مفهومه واهميته .**

**الاستثمار : investment**

يعرف الاستثمار بانه الاضافات على السلع الانتاجية بانواعها كالمواد الاولية والالات والمعدات والمكائن والمباني وغيرها من الامور المستخدمة في عملية الانتاج التي تشكل جزءا

من الثروة الوطنية والتي تشكل مجموعها الاضافات الصافية الى خزين راس المال الحقيقي للبلاد .

### مفهوم الاستثمار:

يعد الانفاق الاستثماري احد عناصر الناتج القومي الاجمالي وهو اكثر العناصر للتغيرات وعدم الاستقرار، مما يسبب التقلبات في الانتاج والدخل والتوظيف. ويعد الاستثمار عامل اساسي في تحديد حجم الدخل القومي ، فالدخل القومي يتوقف على مقدار الاستثمار وان استقراره او تقلباته يتوقف على استقرار او تقلبات الاستثمار ، وان كل من المضاعف  $the\ multiplier$  والمعدل  $the\ acceleration\ principle$  يفسران هذه العلاقة. (١)

ويحظى مفهوم الاستثمار موقعا مهما في الفكر الاقتصادي سواء كان الفكر القديم او الحديث فيما يؤديه من دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية وهو جزء من الفعالية الاقتصادية التي تحرك الاقتصاد القومي، فاما ان يكون ذا تأثير ايجابي على الاقتصاد القومي او ذا تأثير سلبي عندما يكون مبني على اساس غير صحيحة ، فقد يؤدي الى ارتفاع الاسعار والى التضخم اذا لم يحفز الطاقات الانتاجية المعطلة وتعذر توسيع الانتاج . كما ان زيادة الطلب على السلع الاجنبية اذا لم يقابله رصيد كاف من العملات الاجنبية سيؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار الداخلية . ولذا فقد تعددت اراء المفكرين الاقتصاديين حول مفهوم الاستثمار فمنهم من يرى ان الاستثمار هو (الفعاليات الاقتصادية التي تستخدم موارد المجتمع للمحافظة على او زيادة المخزون من الثروة الرأسمالية). (٢)

ويرى بعضهم بأنه قيمة الانتاج الذي لم يستهلك، او هو الاضافة الجديدة للمخزون من الاصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة. (٣) او هو ذلك الجزء من الانتاج الجاري والواردات التي لم تصدر او تستهلك وانما تضاف الى رأس المال العيبت في شكل الالات ومعدات الانتاجية ، كما عرفه اخرون بانه الانفاق على تجهيز راس المال اي الاضافة الصافية الى الموجودات الرأسمالية التي حصل عليها زيادة في الانتاج والدخل ، ولايد من الاشارة هنا الى ان الاستثمار كلمة مرادفة للتراكم الذي يتحقق في ظل النظام الرأسمالي الموسع اي ان التراكم الرأسمالي يمثل الجزء المستثمر من فائض القيمة. (٤)

## الاستثمار الاجنبي :

وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتم خارج الحدود الجغرافية لبلد المستثمر، اي في بلد اجنبي، وقد يكون الاستثمار الاجنبي على نوعين الاول يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر foreign direct investment ويرمز له عادة ب(fdi) وهو محور بحثنا هذا، اما النوع الثاني فيعرف بالاستثمار الاجنبي غير المباشر foreign indirect investment وهو ذلك النوع من الاستثمار الاجنبي الذي يحصل في الاسواق المالية شراء اسهم وسندات ولايسهم في توليد دخول جديدة ولاطاقات انتاجية وسلع وخدمات جديدة وهذا النوع ينطوي على العديد من السلبيات التي تضر بالاقتصاد الوطني كالتضخم ان اهم ما تؤكد عليه منظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة من القيود وعدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.

وتدل التقديرات وفقا لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٣ ، ان هناك نحو ( ٦٥٠٠٠ ) شركة أم وقراية ( ٨٥٠٠٠٠ ) شركة فرعية لها في شتى انحاء العالم. وفي عام ٢٠٠١ كانت الشركات الاجنبية الفرعية توظف نحو ٥٤ مليون موظف مقارنة بعدد بلغ ٢٤ مليون موظف عام ١٩٩٠ اما رقم مبيعاتها فيبلغ قرابة ١٩ ترليون دولار ويمثل ضعف قيمة الصادرات العالمية في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٠ عندما كان الرقمان متساويين تقريبا . وقد زاد رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر من ( ١.٧ ترليون دولار الى ٦.٦ ترليون دولار ) في الفترة نفسها . وتستأثر الشركات الاجنبية الفرعية بعشر الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتلث الصادرات العالمية.

وتحرك الاستثمار الاجنبي في الانتاج الدولي بحسب مختلف الصناعات ومختلف البلدان ثلاثة عوامل تشكل القوى الدافعة الرئيسية، اولها تحرير ال سياسات العامة : أي فتح الاسواق المالية والسماح لجميع انواع الاستثمار الاجنبي المباشر وبالترتيبات التي لا تشتمل على المساهمة في رأس المال. ففي عام ٢٠٠١ ادخل ٧١ بلداً ( ٢٠٨ ) تغييراً على القوانين الناظمة للاستثمار الاجنبي المباشر وقد ادخل ما يزيد عن (٩٠%) من هذه التغييرات بهدف جعل المناخ الاستثماري اكثر مؤاتاة للاستثمار الاجنبي المباشر . يضاف الى ذلك ان ما يصل الى ٩٧ بلداً من البلدان قد اقدمت على ابرام (١٥٨) اتفاقية استثمار ثنائية وبذلك وصل مجموع هذه الاتفاقيات الى (٢٠٩٩) اتفاقية بحلول نهاية عام ٢٠٠١ وتتمثل القوة الدافعة الثانية التغير

التكنولوجي السريع مع ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة، مما يحتم على الشركات ان تسعى الى استكشاف الاسواق العالمية والاستفادة من تقليل التكاليف وخفض المخاطر .

اما القوة الدافعة الثالثة ، فتمثل في تزايد المنافسة . اذ ان احتدام المنافسة يجبر الشركات البحث عن سبل جديدة لزيادة الكفاءة بما في ذلك توسيع نطاق وصولها الى اسواق جديدة في مرحلة مبكرة، وتحويل بعض الانشطة الانتاجية دوليا من اجل خفض التكاليف ليتخذ الانتاج الدولي اشكالا جديدة تشتمل على ترتيبات تعاقدية ونقل الانشطة الى مواقع جديدة في الخارج فأكبر عشر شركات للاتصالات السلكية واللاسلكية تملك (٨٦%) من السوق وفي مجال الحواسيب (٧٠%) تقريبا وفي مجال المواد الصيدلانية ٣٥% وفي مجال البذور التجارية (٣٢%). لقد اصبح من البديهي ان الحديث عن الاستثمار الاجنبي المباشر FDI يعني الحديث عن الشركات المتعددة الجنسية MNCs ودورها في الاقتصاد العالمي كونها الموجه الاساسي للنشاطات الاقتصادية الدولية . اذ عمدت الى تدويل الانتاج عبر تصدير راس المال بعد ان كانت الاستثمارات الاجنبية تركز على الاستثمار في القطاع الاولي، مع كل متطلبات الاستثمار الجديد في المؤسسات المالية والمصرفية واتصالات وخدمات في اطار نقل الصناعة نحو الجنوب في اطار التخلص من الصناعات المتقادمة او الملوثة للبيئة والاستفادة من العمل الرخيص أي بمعنى التخلص من انخفاض الارباح وكانت سياسات الاصلاح المتمثلة في التخصيصية وتخفيف قيود الملكية والقواعد المنظمة لاعادة استثمار الارباح وتشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي وتقديم التسهيلات الى الشركات المتعددة الجنسية في مقدمة النصائح التي قدمها الصندوق والبنك الدولي الى الدول النامية، كما كانت المناطق الحرة ومناطق تجهيز الصادرات من اهم مصادر تحرير نظم FDI اذ تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية للمستثمرين متضمنة اعفاءات من الرسوم على المدخلات المستوردة . وعلى اساس ذلك ارتفع المعدل السنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة لتلك الدول من ( ١٩.٦ ) مليار دولار سنوياً للمدة ٨١-١٩٨٥ الى ٨٤.٤ مليار دولار عام ١٩٩٤. حيث مثلت تلك الاستثمارات قوة دافعة للاندماج الدولي. اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية فقد تركزت في جنوب شرق اسيا اذا ارتفعت فيها التدفقات من (٤.٩) مليار دولار من المدة ٨١-١٩٨٥ الى (٥٩١) مليار دولار عام ١٩٩٤ أي انها مثلت ٧٠% من نسبة التدفقات الى الدول النامية انذاك . ويأتي

التركيز على دول جنوب شرق اسيا اساسا الى الانخفاض الشديد للاجور . وتظل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العالم النامي والى بلدان اوربا الوسطى والشرقية موزعة على نحو غير متكافئ اذ قدرت حصة الدول النامية خلال عام ٢٠٠١ بحوالي ( ٢٢٥ ) مليار دولار ٣٠% من اجمالي التدفقات اما حصة افريقيا بلغت ٥% والتي تركزت بنسبة ٦% في انغولا ومصر ونايجيريا وجنوب افريقيا . في حين ازدادت حصة دول امريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي لتصل الى ( ٩٠ ) مليار دولار بنسبة (٤٣.٤%) من اجمالي التدفقات للدول النامية اما اسيا فقد بلغت حصتها (٥١.٦%) وبما تقدر قيمتها بـ ( ١٠٦ ) مليار دولار منها (٤٠) مليار دولار الى الصين لترتفع التدفقات الاستثمارية الوافدة اليها بنحو ٤.٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ بسبب امكانات السوق الهائلة وبالرغم من ان الاستثمار الاجنبي يسهم في اقامة المشاريع وفي نقل الاجهزة والاصول الراسمالية الا ان الاضافة المباشرة الى تكوين راس المال الثابت المحلي تبدو محدودة. فضلا عن ان اتجاه تلك الاستثمارات نحو المشاريع القائمة فعلاً وتم تغيير ملكيتها عبر عمليات الاندماجات والامتيازات بدلاً من الاستثمار في مجالات اخرى غير مستغلة فعلاً. مما يعني عدم تحقق تراكم صاف مباشر لرصيد راس المال وعدم خلق اثرا تراحمياً للاستثمار المحلي بدلاً من الاثر التحفيزي . فطالما لا توجد روابط مع الاقتصاد المحلي فان الصناعات الاجنبية في البلد النامي سوف لن تلعب دوراً تحفيزياً.

### مفهوم واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه قيام شركة او منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الام وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير في عمليات تلك المشروعات . والاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار طويل الاجل ل يتضمن مصلحة دائمة او سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما متمثلاً بالشركة الام على مشروع يقام في اقتصاد اخر . ويمكن ان يتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر اشكالا عديدة كانشاء مشروع جديد بالكامل او تملك اصول منشأة قائمة او عن طريق عمليات الدمج والتملك. من خلال ما تقدم نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المضامين اهمها انه استثمار في موجودات ثابتة بطبيعتها وبالتالي فان ادارتها مباشرة من المستثمر الاجنبي وان تمويل تلك الاستثمارات الاجنبية يتم عن طريق راس المال الذي يقدمه المستثمر الاجنبي ، اما قنواته ال تي يسلكها في حركته فهي

الشركات متعددة الجنسية. ويكاد يكون الاستثمار الاجنبي المباشر هو الذي اكسب تلك الشركات صفة تخطي الحدود وتعيديها . اما المستثمر الاجنبي فهو الشخص الذي يصنع الاستثمارات الاجنبية ويكون اما شخصا طبيعيا او معنويا يمثل منظمة اعمال شركة او مؤسسة وربما يكون المستثمر دولة او اتحادا او مجموعة دول . وللاستثمار الاجنبي المباشر اهمية كبيرة يوضحها التحليل الاقتصادي الكلي ، اذ يقوم الاستثمار الاجنبي المباشر باكمال المدخرات المحلية ويسهم في اضافة طاقة انتاجية جديدة في الاقتصاد دون ان يضيف اعباء جديدة للدول بين الخارجي وتكمن اهمية الاستثمار الاجنبي الوافد ايضا في مقدرته على خلق روابط ديناميكية مع النمو والتنمية والتجارة ومختلف الاطر المؤسسية والقانونية في الاقتصاد فضلا عن جلبه لرؤوس الاموال يقوم الاستثمار الاجنبي بنقل التكنولوجيا والمهارات الادارية والمحاسبية والتسويقية الحديثة للاقتصاد وتنويع القاعدة الانتاجية وتحديثها مع تعزيز نمو الناتج وتوسيع فرص الوصول الى الاسواق العالمية .

ويشكل الاستثمار الاجنبي الدفعة القوية نحو عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية اذ يحفز الاستثمارات المحلية عن طريق توفيره لمدخلات الصناعة الوطنية باقل الكلف او عن طريق استخدام منتجات الصناعة المحلية كمدخلات للمشاريع الاستثمارية

## المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩

يتسم الاقتصاد العراقي بالعديد من السمات التي ستكون محددات ومعوقات لتوجه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الاقتصاد العراقي ومن هذه السمات الاتي: (٥)

- ١ تدمير البنى التحتية بشكل شبه تام من قبل المحتل الامريكي عام ٢٠٠٣ وتقدر تكاليف اعادتها لما كانت عليه قبل الاحتلال (٤٠٠) مليار دولار.
- ٢ ارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر باكثر من ٤٣%.
- ٣ غياب السلع الصناعية العراقية من السوق بشكل شبه تام بسبب سياسة الاغراق وتوقف دعم الدولة وانقطاع الكهرباء وهذا ادى الى ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج مما حمل المنتج خسائر مالية كبيرة ادت به الى غلق المصنع.
- ٤ -انعدام خدمات الماء والكهرباء التي يجب ان توفرها الدولة.

- ٥ هناك اكثر من (٣٤) مصنع ص غير ومتوسط للنشاط الخاص متوقف كلياً عن الانتاج ، فضلا عن المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة للدولة والتي تعمل بنسب متدنية جدا من طاقتها الانتاجية.
- ٦ -انعدام الامن الغذائي وان العراق يعتمد على الاسواق العالمية في توفير اكثر من ٨٥% من غذائه.
- ٧ -الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج وكما في الجدول الاتي :
- ٨ -انعدام القدرات التنافسية للسلع الزراعية والصناعية والخدمية في الاسواق المحلية امام السلع المستوردة حيث تمتاز السلع العراقية بارتفاع اسعارها بسبب ارتفاع تكاليفها وتدني الكميات ورياءة الجودة.
- ٩ -توقف دعم الدولة .
- ١٠ -ضعف الاستثمارات الصناعية والزراعية المحلية وانعدام الاستثمار الاجنبي المباشر .
- ١١ -ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والعلوماتية والتسويقية للقطاع الزراعي الخاص والذي يستحوذ على مجمل النشاط الزراعي .
- ١٢ -اعتماد المنتج المحلي على الاسواق الخارجية في توريد معظم مدخلات الانتاج من بذور محسنة وتقايي واسمدة ومكننة ومبيدات واسمدة ، ويتعذر الحصول عليها لاعتبارات مالية وفنية وارتفاع اسعارها،فضلا عن احجام الشركات العالمية على تصديرها الى العراق تحت مباد حماية حقوق الملكية الفكرية .
- ١٣ -المفساد الاداري والمالي والذي يصنف العراق في المرتبة الثانية عالميا في الفساد .
- ١٤ -ضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية.
- ١٥ -الاثار السلبية لهياسة الاغراق على الاقتصاد العراقي.

فقد انكشفت السوق العراقية على الاسواق العالمية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وتم اغراقها بالسلع الزراعية والصناعية والخدمية بعضها ذات نوعية رديئة وتباع باسعار منخفضة مما حدى بالمستهلك التوجه نحوها لانخفاض دخله وضعف معرفته باثارها السلبية على الصحة والمجتمع والاقتصاد، وكان لها الاثر السلبي على الانتاج المحلي لعدم قدرة المنتج المحلي من



منافسة المستورد لارتفاع تكاليف انتاج المحلي لاسيما بعد رفع الدعم الحكومي وانقطاع الكهرباء وصعوبة الحصول على عناصر الانتاج والتي يكون معظمها مستورد من الخارج مما جعل الفلاح يترك ارضه وصاحب المصنع ترك مصنعه وبالتالي فقد توقف (٣٤) الف مصنع صغير ومتوسط بشكل تام وبالتالي فقد اثرت سياسة الاغراق سلبا على الانتاج الصناعي و الزراعي ودمرته، وادت الى زيادة البطالة في الريف والمدينة. ومن المتوقع استمرار الاثر السلبي لهذه السياسة في الانتاج المحلي الصناعي والزراعي وذلك بسبب الاتي : (٦)

أ - ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالجودة .

ب - ضعف الرقابة الصحية .

ج - ضعف فاعلية التعريفات الكمركية .

د - حاجة السوق العراقية للمحاصيل الزراعية والصناعية والخدمية بسبب تدني الانتاج المحلي.

### المحور الثالث : الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

يعد الاستثمار الدعامة الاساسية والشرط الاساسي لتنمية القطاع الصناعي والاقتصادية الصناعية والخدمية و الزراعية، وبسبب ضعف الامكانيات المالية للدول النامية فانها تعول كثيرا على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك لتحقيق تنمية القطاع الاقتصادي باعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشر عنصر اساسي في تحفيز البيئة التنافسية ، ورفع قدرة القطاع الاقتصادي الانتاجية من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل فضلا عن ارتباطه باساليب التكنولوجيا الرفيعة وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين ، منطلقين في ذلك من دور الشركات متعددة الجنسيات (multi national companies) في اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص وبالشكل الذي مكن تلك الشركات من تصدير كميات كبيرة من السلع الزراعية وذلك من خلال استثمار نتائج الهندسة الوراثية التي ادت الى مضاعفة الانتاج والانتاجية وذلك بسبب الاستغلال الامثل للعناصر الانتاجية الزراعية والذي ادى الى ظهور المزارع الصناعية ذات الانتاج الكبير (( mass production )) والذي اساسه الاعتماد على كثافة راس المال في

الزراعة (( capital intensive )) التي تعني الاستخدام الامثل لاحدث التقنيات الزراعية التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية مالكة التكنولوجيا .

لقد تفاوت الاستثمار الاجنبي المباشر من دولة لاخرى وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية فقد اتجهت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الصين ومصر في سبعينات القرن الماضي لاسباب سياسية ، بينما نجدها اتجهت الى دول جنوب شرق اسيا في العقود الاخيرة من القرن الماضي لاسباب اقتصادية حيث حققت من خلالها ارباح طائلة . بينما كان نصيب الدول العربية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان ضعيف جدا لاسباب سياسية بالدرجة الاساس ومن ثم اقتصادية لكي تبقى اسواق لتصريف فوائض السلع والخدمات للشركات الاحتكارية.

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سبع دول عربية لم تصل الى ٤% من مجموع الاستثمارات لعام ٢٠٠٧ وهي نسبة منخفضة جدا وان نصيب الزراعة كان ضعيف، ان انخفاض النسبة يعطي مؤشرات سلبية على المستثمر الاجنبي بانه لايتجه باستثماراته نحو الدول العربية لاعتبارات اقتصادية وربما البعض منها سياسية .

اما في العراق وعلى الرغم من مضي ثلاث سنوات على تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يرى النور لحد الان ونعتقد ان الاستثمار الاجنبي المباشر سوف لن يتجه نحو العراق لاسباب موضوعية وذاتية وكالاتي:- (٧)

### الاسباب الموضوعية .

- ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتجه عكسيا مع التضخم، فكلما كان هناك تضخم بالبلد فان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتجه اليه سوف تنخفض، فكيف حال العراق الذي يعيش ظاهرة مزدوجة ( التضخم الركودي ) وفي نهاياتها العظمى بطالة عالية وتضخم عالي .
- ضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتنمية والخدمات و التشريعات والقوانين.
- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه نحو البلدان التي تقطع شوط معين في التنمية الاقتصادية ويأتي لكي يقطف ثمار التنمية منطلقا في ذلك من هدفه المتمثل بأن لايقبل عائد الاستثمار عن ٢٠% وهذا ما حصل فعلا في الاستثمارات الاجنبية في دول جنوب شرق اسيا في نهاية الالفية

الثانية ، ولذا سوف لن تتوجه الاستثمارات الاجبية المباشرة للعراق قبل ان تتخذ التنمية الاقتصادية مسارها الصحيح وان يقطع العراق شوطا فيها .

هذه العوامل وغيرها لم تمنع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من التوجه نحو العراق فحسب وانما الذي حصل هو هروب رؤس الاموال العراقية الى الخارج بسببكون البيئة العراقية غير ملائمة للاستثمار .

- سوف لن تدخل الاستثمارات الاجنبية المباشرة للقطاع الزراعي لانتاج الغذاء لاسباب سياسية واقتصادية احتكارية ،لكي يبقى العراق وكذا البلدان النامية بحاجة الى الغذاء المنتج في الدول الصناعية وان هذا يتعارض مع توجهات الشركات الاحتكارية وحكومات الدول المتقدمة والمنتجة للغذاء حيث ان الشركات الاحتكارية تعاني من فائض غذائي كبير وتفتش عن اسواق لتصرفه فكيف بها تاتي الى العراق وتنتج الغذاء .

#### ب - الاسباب الذاتية .

تعد البيئة المناخ الاساسي والملائم للاسثمار الذي يمكن ان يشبه بالتربة الملائمة والوقت المناسب لانبات البذور وبالتالي نمو النبات فكما كانت التربة خصبة والمناخ ملائم كلما كان نمو النبات افضل واسرع ويكلف اقل وانتاج اعلى، وهنا لا بد من الاشارة الى وصف المدرسة النمساوية للاستثمار ووفقا لراي شومبيتر الذي ينتمي اليها حيث يرى ان العنصر الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية هو المنظم ،والمنظم ليس من الضروري هو المالك او المدير للمشروع ، وانما هو عقلية متميزة موهوبة قادرة على التأثير في اذواق المستهلكين ويحسن التصرف في ظروف عدم التاكيد التي تكتنف مفردات الحياة الاقتصادية ومن ثم فهو يحسن وضع البذرة (الاستثمار) في التربة الملائمة وفي الوقت الملائم مما يقود الى موجة من الاستثمارات اللاحقة التي تسهم في زيادة الانتاج وتحقيق النمو.(٨)

واذا ما اردنا ان نتعرف على البيئة العراقية ومدى ملائمتها للاستثمار الاجنبي ال مباشر فنجد انها بيئة طاردة حتى للاستثمار الوطني المباشر فكيف بها جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لكونها تتسم بانعدام الخدمات والفساد الاداري والمالي وضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والتوقف شبه التام لعملية التنمية الاقتصادية والبنى التحتية المدمرة فضلا عن الارهاب والانفلات الامني .

ولكن على الرغم من كل ماذكر عن ان البيئة العراقية غير ملائمة ومشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر ، الا انه من المحتمل ان تاتي بعض الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق لوجود مجموعة من المقومات ومنها الاتي :-

١- طبيعة السوق العراقية .

يمكن اعتبار ان السوق العراقية مشجعة لجذب الاستثمارات الاجنبية وما فيها من القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات ونمو الاقتصاد العراقي بالاضافة الى سعة السوق وقابلية استبدال المستورد من السلع بالمنتج المحلي من قبل الشركات .

## ٢- القوى العاملة

يمتلك العراق قوة عاملة عاطلة عن العمل وتمتلك من المهارات والكفاءات والخبرات ما يؤهلها للعمل لدى الشركات الاجنبية وباجور منخفضة مقارنة باليد العاملة الوافدة من الخارج ، وخير مثال احدى شركات الهاتف النقال تعطي المهندس المصري من (٨٠٠-١٠٠٠) دولار شهريا عدى السكن ، بينما يتقاضى المهندس العراقي من (٣٠٠-٤٠٠) دولار شهريا .

## ٣- النفاذ الى الاسواق

بالامكان الاستفادة هنا من مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات التجارية المعقودة بين العراق والدول العربية من النفاذ الى اسواق الدول الاخرى .

## ٤- مصادر الطاقة

ان العراق بلد نفطي وبيع النفط ومشتقاته باسعار منخفضة جدا مما يعني انخفاض تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة الارباح بالنسبة للشركات سواء كان النفط مادة اولية في الصناعة او في الاستخدامات الاخرى للطاقة .

الا ان بعض الاستثمارات الاجنبية المباشرة ستكون ذات اثار سلبية على الاقتصاد العراقي  
للاسباب الاتية : (١٠)

١- من جزء منها لايمثل استثمارات بالمفهوم الاقتصادي اي لاتؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية اذا ماكانت تمثل عملية شراء شركات الدولة ضمن مايسمى بالخصخصة لان هذه العملية تعني فقط نقل ملكية الشركة من ملكية وطنية الى ملكية للاجانب .

٢ - أن جزء من هذه الاستثمارات لا تتضمن تدفقا جديدا في صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة وانما تمثل اعادة تقويم لاصول فروع الشركات الدولية الموجودة في الدول المتسلمة لهذه الاستثمارات فاذا زادت فيه قيمة هذه الاصول تم احتسابها من منظور الشركة الدولية الأم لاستثمار جديد في العراق...

٣ - توجيه بعض الاستثمارات نحو صناعات غير صديقة للبيئة مستفيدة من انخفاض اسعار النفط كون العراق بلد نفطي .

٤ - قيام صناعات قد لا تخدم السوق العراقي و الاقتصاد العراقي لانها قد تتعارض مع توجهات الشركات المتعددة الجنسية .

#### المحور الرابع: الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار:

نستنتج مما تقدم ان هناك ضرورة ملحة لاعتماد مجموعة من الوسائل والاجراءات التي من شأنها اصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة للاستثمار ومنها:- (١١)

١ - اعادة النظر بالتشريعات التي كانت قائمة قبل الاحتلال مع الغاء قانون (بريمر) وتشريع قوانين تشجع الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية على ان تضمن حالة طمأنة المستثمر من جهة والمحافظة على الجوانب الوطنية والاقتصادية من جهة اخرى .

٢ - ضرورة قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعملية الاستثمارات في فروع الاقتصاد القومي لاذكاء روح المنافسة مع القطاع الخاص، فضلا عن الاستثمارات في البنى التحتية التي تؤدي الى الاتي:-

٣ - ان الاستثمار الحكومي في البنى التحتية بمقدار ١% سيؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج بمقدار ١,٥% وهذا يعني تشجيع المستثمر الوطني والاجنبي على الاستثمار في العراق ووفقا للمعادلة الاتية:

$$g=(p.q.g.t)$$

حيث ان الانفاق الحكومي (g) في البنى التحتية من شأنه ان يؤدي الى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي (t) من جهة وتخفيض مدخلات الانتاج والذي يعبر عنها (p) اي انخفاض الاسعار الناجم عن انخفاض مدخلات الانتاج من جهة اخرى وبالتالي سوف يزداد مستوى الانتاج q وذات نوعية جيدة وكميات كبير وباسعار منخفضة مما يعني خلق قدرات تنافسية كبيرة، فضلا عن ان الاستثمار الحكومي بمقدار ١% سيؤدي الى تحفيز وزيادة الاستثمار الخاص بمقدار ١,٣% .

٤ - من الضروري جدا العمل وبكل الوسائل الممكنة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومن اصول وطنية والاستفادة من التجربة ال صينية التي تمثل الدولة الاولى في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومن اصول صينية حيث بلغت في بعض السنوات اكثر من ٧٥% من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

٥ - ضرورة اعادة تأهيل هيئات الاستثمار في بغداد و في المحافظات والوزارات من حيث الاختصاص والتدريب والتأهيل وبما يؤدي الى القضاء على الروتين وتقديم افضل الخدمات الى المستثمر وبالسرعة الممكنة .

٥- تدريب وتوعية وتنقيف العاملين في هيئات الاستثمار بأن الاستثمار هو الرد العلمي والعملية والوطني على الارهاب ،وان المستثمر هو نقيض الارهابي .

٦ - ضرورة اقامة شراكات بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص والشركات الاستثمارية الاجنبية على ان تمنح امتيازات تشجيعية ،على ان تتولى الهيئة الوطنية للاستثمار وبالتنسيق مع الوزارات المعنية لوضع الالية لذلك .

وفضلا عن ما تقدم فلن هناك ضرورة ملحة لاعتماد مجموعة من المقومات المكتملة

الواجب توفرها لاصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة للاستثمار ومنها:- (١٢)

١ -تحقيق حالة الاستقرار السياسي والامني .

٢ -وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة المقبلة .

٣ -استقرار اقتصادي مع تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

٤ -وضوح السياسة النقدية واستقرارها (سعر صرف العملة ،الديون الخارجية ،وموضوع التعويضات).

٥ -وضوح السياسة المالية (الضرائب) مع اصلاح النظام المصرفي .

٦ - ضرورة قيام الدولة بتوظيف امكانياتها المالية والفنية والسياسية والادارية والتكنولوجية والعلمية من اجل اعادة الخدمات وتحسينها ،الكهرباء ،الماء ، المواصلات ،الطرق والاتصالات ،...

٧ -اعتماد الضرائب كأداة من ادوات السياسة المالية لتوجيه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية في فروع الاقتصاد العراقي وفقا للضرورات الاقتصادية والوطنية .

٨ ضرورة اصلاح الجهاز الاداري للدولة و الذي يعاني من فساد وبالشكل الذي يضمن تشريعات جديدة من شأنها القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار سواء للقطاع العام او الخاص .

٩ توضيح الاطر القانونية لعمل القطاع الخاص وبما يعزز دوره في النشاط الاقتصادي .

١٠ قيام الدولة باجراء مسح شامل للموارد الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية والفروع التي تخدم الاقتصاد القومي .

١١ ضرورة قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعملية الاستثمارات في فروع الاقتصاد القومي لاذكاء روح المنافسة مع القطاع الخاص .

١٢ قيام الدولة بدعم مؤسسات البحث والتطوير لما لها من تأثير ايجا بي على تطور وتنافسية الاقتصاد القومي ولعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال .

١٣ التركيز على الاستثمارات المحلية وبخاصة الحكومية منها بما يؤمن دور فاعل للدولة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية كون العراق بلد نفطي وغني بثرواته .

١٤ عدم النظر الى الاستثمارات الاجنبية على اساس انها سوف تسهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد وبالتالي تقليص دور الدولة وفقا لوصفات صندوق النقد والبنك الدولي ،بل ان الاستثمار الاجنبي مكمل لدور الدولة في السوق وليس بديلا عنه .

١٥ تشريع القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية المادية والفكرية .

اما فيما يخص المستثمرين الذين سيدخلون البيئة الاستثمارية فنقترح تتولى جهة علمية توكل اليها مسؤولية دعم وتنمية المشروعات والاشراف على انشطتها بما يخدم اتاحة الفرص المناسبة لتطويرها ويجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها تدعى بحاضنات الاعمال ويمكن تلخيص عملها بالاتي:(١٣)

١ تقديم الخدمات الاستشارية والنصائح لاصحاب الاعمال من المستثمرين على ان تتضمن تقديم المعلومات حول الفرص الاستثمارية المتاحة ودراسة المشاريع واعداد نماذج لخطة العمل ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الاولية ومتابعتها.

٢ القيام بدور المنسق بين اصحاب هذه المنشآت وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٣ تقديم المعلومات والنصائح والاستشارات حول السوق المحلي والاقليمي الى اصحاب الاعمال الصغيرة حتى تكييف امكانياتها الانتاجية او الخدمية تبعا لمتطلبات السوق والفرص الهيدية.

٤ تقديم المعلومات عن التسويق من حيث الاعلان والدعاية والترويج وتحديد السعر.

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولا : الاستنتاجات

- ١ تعد البيئة الاستثمارية العراقية طاردة للاستثمار المباشر بشقيه الاجنبي والوطني لاسباب اقتصادية وقانونية وتشريعية فضلا عن الوضع السياسي والامني.
- ٢ لن الاستثمار المباشر الاجنبي والوطني سوف لن يتجه الى العراق لاسباب الاتية:-

أ - الفساد الاداري والمالي حيث يشخص العراق ضمن الدول الاكثر فسادا في العالم.  
ب - التضخم حيث ان الاستثمار المباشر لايتجه نحو البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة كالعراق.

ت - البنى التحتية المدمرة بالكامل من خدمات الماء والكهرباء وطرق المواصلات وغيرها.  
ث - الارتفاع الكبير في كلف الانتاج مما يقلل من القدرات التنافسية للسلع المنتجة محليا من قبل المستثمر مما يعني انخفاض ارباحه.

ج - ضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية.

٣ وعلى الرغم مما ورد في النقطة الثانية من محددات فان العراق يمتلك العديد من المقومات المشجعة للاستثمار المباشر خاصة اذا ما تم معالجة المحددات الانفة الذكر ومن هذه المقومات الاتي :

أ - سعة السوق العراقية حيث يعد العراق اكبر سوق مستهلك للسلع والخدمات .

ب - القوى العاملة ، يمتلك العراق اعداد كبيرة جدا من الايدي العاملة المدربة والكفؤة والرخيصة الثمن .

ت - امتلاك العراق لمصادر الطاقة الرخيصة الثمن.

ث - إمكانية النفاذ الى الاسواق.

### ثانيا: التوصيات

- ١ - ضرورة قيام الدولة بتشريع العديد من القوانين اللازمة لتفعيل قانون الاستثمار كقوانين منع الاغراق ، وحماية المنتج الوطني ، ودعم الصادرات والقوانين التجارية.
- ٢ - العمل بكل الوسائل الممكنة للقضاء على ظاهرة الفساد الاداري والمالي .
- ٣ - تحسين اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية وبما يخدم الاقتصاد الوطني.



- ٤ ضرورة تفعيل اداء السياسات الاقتصادية سيما المالية والنقدية لتخفيض معدلات التضخم.
- ٥ تخيام الدولة باصلاح البنى التحتية المدمرة.
- ٦ خلق حالة من الاستقرار السياسي مع توفير حالة الامن .

## المصادر

- ١ سائدة فوزي احمد : اثر التخصيصات والاقراض الحكومي في الاستثمار الاجمالي الزراعي في العراق للمدة (١٩٧٤-١٩٩٤)،(اطروحة دكتوراه )، جامعة بغداد ،كلية الزراعة ٢٠٠٧،ص٤٧.
- ٢ r. I. he lbroner . understanding macroeconomics prentice- hall- Ine. 1965. P77.
- ٣ +سماعيل محمد هاشم : التحليل الكلي والدورات التجارية ،مصر، دار الجامعات المصرية ١٩٧٤،ص١١٧،
- ٤ جلاس جميل ،اثر سياسة الاغراق على الاقتصاد العراقي مع اشارة خاصة للقطاع الزراعي ، بحث مقدم الى ندوة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ،٢٠٠٧.
- ٥ جلاس جميل، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة ٢٠٠٨.
- ٦ عوض بن عوض سالم :العوامل المحددة لنمو الاستثمار الاجمالي ودوره في عملية التنمية في الجمهورية العربية اليمنية للفترة \_١٩٧٠-١٩٩٤، رسالة ماجستير ،جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ،١٩٩٧،ص٧.
- ٧ جلاس جميل، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة ٢٠٠٨ .
- ٨ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي ،الطبعة الاولى ، عمان دار وائل ،٢٠٠١،ص١٣٠.

٩ ثائر محمود رشيد ،الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة ٢٠٠٨ .

١٠ - المصدر نفسه.

١١ - بلاسم جميل خلف ، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار المباشر، بحث مقدم الى ندوة كلية الادارة والاقتصاد الموسومة واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، في ٢٧/٢/٢٠١٠ .

١٢ - عماد محمد علي ،الاستراتيجية المقترحة لتحسين واقع الاقتصاد العراقي، ، بحث مقدم الى ندوة كلية الادارة والاقتصاد الموسومة واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر في ٢٧/٢/٢٠١٠ .

١٣ - د. ثائر محمود رشيد ، ومحمد على المعموري، دور حاضنات الاعمال في تطوير القطاع الخاص وتفعيل قانون الاستثمار في العراق ، بحث مقدم الى ندوة كلية الادارة والاقتصاد الموسومة واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر في ٢٧/٢/٢٠١٠ .